1. تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار كعملية تبادل بين نفقة مؤكدة وحاضرة وأمل تحقيق موارد مستقبلية مصحوبة بمردودية مقبولة. بعبارة اخرى يمكن تعريف مفهوم الاستثمار بتخصيص اموال لاقتناء الاستثمارات مادية ومعنوية لغرض الحصول على عوائد مستقبلية.

2. خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بعده خصائص

- اهميه النفقة التي تتحملها المؤسسة نظرا للأموال المخصصة لاقتناء الاستثمارات الهامة(مباني معدات، وأدوات، معدات النقل ،علامات ...الخ)
- يترجم الاستثمار تعهد المؤسسة على المدى الطويل.
- يشكل الاستثمار خطرا، لكون ارتكاز المردودية الناجمة عنه على عوائد محتملة.
- يشكل استثمار وزنا هاما على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسة.

تقود كل هذه المميزات حتما المؤسسة ترتيب الاستثمار ضمن عمليات التسيير الاستراتيجي الذي يتطلب استعمال طرق تقييم صارمة.

3. انواع الاستثمارات

هناك ثلاث انواع حسب طبيعة الاستثمار حسب وجهة تخصص الاستثمار، حسب الهدف الاستراتيجي للاستثمار.

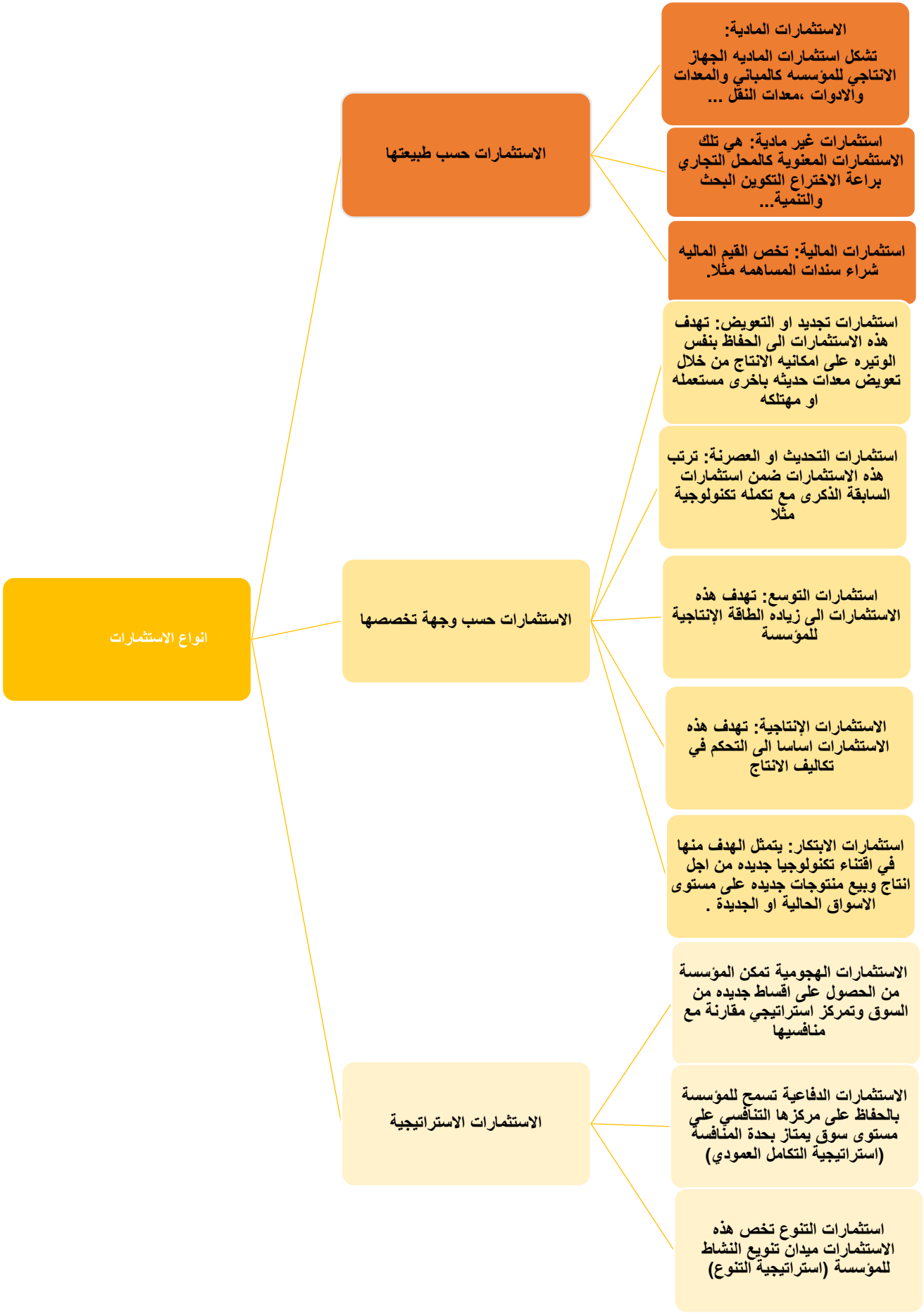
انواع الاستثمارات
الاستثمارات حسب طبيعتها
الاستثمارات المادية:
تشكل استثمارات الماديه الجهاز الانتاجي للمؤسسه كالمباني والمعدات والادوات ،معدات النقل ...
استثمارات غير مادية: هي تلك الاستثمارات المعنوية كالمحل التجاري براعة الاختراع التكوين البحث والتنمية...
استثمارات المالية: تخص القيم الماليه شراء سندات المساهمه مثلا.
الاستثمارات حسب وجهة تخصصها
استثمارات تجديد او التعويض: تهدف هذه الاستثمارات الى الحفاظ بنفس الوتيره على امكانيه الانتاج من خلال تعويض معدات حديثه باخرى مستعمله او مهتلكه
استثمارات التحديث او العصرنة: ترتب هذه الاستثمارات ضمن استثمارات السابقة الذكرى مع تكمله تكنولوجية مثلا
استثمارات التوسع: تهدف هذه الاستثمارات الى زياده الطاقة الإنتاجية للمؤسسة
الاستثمارات الإنتاجية: تهدف هذه الاستثمارات اساسا الى التحكم في تكاليف الانتاج
استثمارات الابتكار: يتمثل الهدف منها في اقتناء تكنولوجيا جديده من اجل انتاج وبيع منتوجات جديده على مستوى الاسواق الحالية او الجديدة .
الاستثمارات الاستراتيجية
الاستثمارات الهجومية تمكن المؤسسة من الحصول على اقساط جديده من السوق وتمركز استراتيجي مقارنة مع منافسيها
الاستثمارات الدفاعية تسمح للمؤسسة بالحفاظ على مركزها التنافسي علي مستوى سوق يمتاز بحدة المنافسة (استراتيجية التكامل العمودي)
استثمارات التنوع تخص هذه الاستثمارات ميدان تنويع النشاط للمؤسسة (استراتيجية التنوع)

4. مفهوم الاهتلاك

ترتبط كلمة الاهتلاك بالأصول حيث يجب قياس هذه الأصول وإظهار قيمتها بالصافي في القوائم المالية وذلك وفقا لتكلفتها التاريخية، بما يقابل النقص في طاقتها الكامنة سواء كان النقص راجعا إلى استخدام الأصول أو نتيجة ظروف أخرى أو بسبب ما لحقها من تلف أو تدمير وهذا النقص الذي يلحق بالأصل خلال فترة معينة هو ما يعبر عنه محاسبيا بالاهتلاك.

1) تعريف الاهتلاك:

يعرف الاهتلاك بأنه توزيع تكلفة الأصل على حياته الإنتاجية المقدرة، كما يمكن أن يعرف بأنه النقص الحاصل للأصول نتيجة للاستخدام أو مرور الزمن أو التقادم.

وله عدة مفاهيم:

أ. المفهوم المالي للاهتلاك

يرتبط هذا المفهوم عادة بنظرية الاهتلاك المخصص لتجديد الاستثمارات والذي يعرف بكونه عملية تمكن المؤسسة من استبدال أصولها الثابتة أي تعتبر مصدر من مصادر التمويل الذاتي.

ب. المفهوم الاقتصادي للاهتلاك

الاهتلاك حسب هذا المفهوم هو عبارة عن توزيع لتكلفة شراء الأصل الثابت أو الفرق بين تكلفة الشراء وإيرادات المبيعات مقسمة على تكاليف الإنتاج التي تحضر دورات من أجل قياس تكلفة رأس المال الثابت أو حساب النتيجة.

ج. المفهوم المحاسبي للاهتلاك

يهدف الاهتلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل حياته وذلك من أجل: قياس الربح الذي نتج عن استخدام الأصل الثابت خلال فترة معينة وأن هذا الربح يقيم كجزء من تكلفة ذلك الأصل؛

2) أهمية الاهتلاك

للاهتلاك أهمية بالغة نوجزها فيما يلي:

- **الأهمية الاقتصادية للاهتلاك:** تمثل الاستهلاكات مصاريف عادية للاستغلال العام والعملية الإنتاجية التي يجب تسجيلها مهما كانت نتيجة السنة المالية وبالرغم من أنها لا تمثل في الواقع خروج أموال، كما أن عدم تطبيق الاهتلاكات بطريقة عادية وصحيحة يؤدي إلى ظهور ميزانية غير صحيحة وبالتالي إلى تقييم خاطئ لأصول الميزانية والى نتيجة مالية غير صحيحة.

إن تطبيق الاستهلاكات بصورة دقيقة وصحيحة يؤدي بالمؤسسة إلى الحفاظ على رأسمالها، أي الأموال المحجوزة على النتيجة المالية (على أساس تكاليف) وبالتالي غير موزعة تؤدي إلى إعادة تجديد استثماراتها حينما تصبح غير قادرة للاستعمال أو قابلة للإحلال باستثماراتها أحدث، وفي انتظار هذه الاستعمالات فإن الأموال المقابلة تبقى ضمنيا في الأصول المتداولة (المخزونات المتاحة والقابلة للتحقيق).

- **الأهمية المالية للاهتلاك:** إن المبلغ الإجمالي للاهتلاكات المطبقة خلال كل سنة من طرف المؤسسة

يشكل لها موردا داخليا من شأنه المساهمة في تمويل الاستثمارات المجددة. وبالإضافة إلى الإيرادات التي

والذي يكون مبلغه الإجمالي عبارة عن (cash–flow) تحتجزها المؤسسة (التمويل الذاتي) يتكون التدفق المالي مؤشر رئيسي لتحليل الاستغلال، فإن التدفق المالي يمثل الطاقة الإجمالية لتمويل الاستثمارات البديلة أو الاستثمارات الجديدة للمؤسسة.